

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة/ المساهمين المحترمين

شركة منا القابضة

شركة مساهمة كويتية (قابضة) وشركتها التابعة

الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة منا القابضة - شركة مساهمة كويتية قابضة ("الشركة الأم") وشركتها التابعة يشار إليهما مجتمعين بـ "المجموعة" والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، وبإستثناء أثر الأمور الواردة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة - من كافة النواحي المادية- عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في إيضاح رقم (4) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إستثمار في أوراق مالية أجنبية غير مسعرة مسجلة بمبلغ 33,013,418 دينار كويتي. والمحتسب بناء على تقييم أسهم الشركة المستمر فيها إستنادا إلى القيمة العادلة للأرض المملوكة من قبل هذه الشركة والتي تمثل الأصل الرئيسي لها والتي تم تقييمها على أساس أنها أرض استصلاح زراع لديها عدة موافقات لتحويل ترخيصها إلى الإستخدام العمراني. تعثرت المفاوضات بين الشركة الأم والحكومة المصرية مما دعى الحكومة المصرية إلى فسخ العقد وأدى ذلك إلى قيام المجموعة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

- كما هو مبين في إيضاح رقم (4) تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عدد 28,000,000 سهم بما يعادل 4,200,000 دينار كويتي مسجلة بإسم طرف ذو صلة ولم يتم نقل ملكيتها لصالح المجموعة حتي تاريخ إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة.

- كما هو وارد في الإيضاح رقم (6) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، يوجد لدى المجموعة وكالة إستثمار مدينة بمبلغ 9,138,935 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 9,138,935 دينار كويتي) مدورة منذ عدة سنوات، لم تتوصل إلى قناعة كافية حول إمكانية إسترداد مبلغ الوكالة الأصلي وأي عائد منها ، وبالتالي لم تتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أية تعديلات ضرورية عليها.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وبعقداً أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها مناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق المتحفظ.

التأكيد على أمر

كما هو مبين بالإيضاح رقم (19) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة 48,997,021 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 ، والتي تمثل 74.24% من رأس مال الشركة الأم، كما تجاوزت المطلوبات المتداولة الموجودات المتداولة بمبلغ 488,750 دينار كويتي كما في ذلك التاريخ. إن هذه الظروف تشير بشكوك جوهرية حول قدرة الشركة الأم على الاستمرارية. إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تم إعدادها على أساس مبدأ إستمرارية الشركة الأم في أعمالها، وهذا يعتمد على حصول المجموعة على دعم المساهمين المالي أو قدرتها على تحقيق أرباح في المستقبل، وفي حالة عدم توفر هذه الظروف، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة يجب أن تشمل على التعديلات اللازمة في حال كانت الشركة الأم غير قادرة على الإستمرار.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

يقع على عاتق إدارة المجموعة مسؤولية إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وعرضها العادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومسؤولية الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للتمكين من إعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الإستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك ممكناً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الإستمرارية وتطبيق مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم تعتمد الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. قد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم رصد الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك المخاطر المرتبطة بالأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- استيعاب أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام بناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

ونتواصل مع الإدارة حول النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الشركة الأم تمسك دفاتر حسابية منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. وباعتقادنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة لهما، على وجه قد يؤثر مادياً على نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع بإستثناء مايلي :-

- عدم إنعقاد الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية
- إنتهاء الترخيص التجاري للشركة الأم بتاريخ 23 فبراير 2020، وعدم تجديده حتى تاريخ إعداد التقرير.



الكويت في 3 أكتوبر 2021

رابعة سعد المهنا
سجل مراقبي الحسابات رقم 152 فئة أ
كرو المهنا وشركاه
رابعة سعد المهنا